قانون المعاملات المدنية الإماراتي: أبرز التعديلات بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 25 لسنة 2025 ومقارنتها بإصلاحات 2022

شهد الإطار القانوني المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال السنوات الأخيرة، مساراً تشريعياً متدرجاً بلغ ذروته بصدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 بإصدار قانون المعاملات المدنية، الذي ألغى قانون المعاملات المدنية الاتحادي رقم (5) لسنة 1985 إلغاءً كاملاً، ليدخل القانون الجديد حيز النفاذ اعتباراً من 1 يونيو 2026

غير أن هذا التحول الجذري لم يأتِ من فراغ، بل سبقته عام 2022 موجة إصلاحات تشريعية مهّدت الأرضية القانونية له. وفهم الفارق النوعي بين ما جرى في 2022 وما جرى في 2025 ليس ترفاً أكاديمياً، بل ضرورة عملية ملحّة لكل محامٍ ومستشار قانوني وشركة ومستثمر، إذ يحدد ذلك القانون الواجب التطبيق على العقود والمنازعات بحسب تاريخ نشوئها، ويوجّه استراتيجية التقاضي والصياغة التعاقدية على حد سواء

أولاً: طبيعة التغيير في 2022 - إعادة هيكلة دون مساس بالجوهر

من الناحية الفنية التشريعية، لم يتضمن عام 2022 أي تعديل مباشر على نصوص قانون المعاملات المدنية رقم 5 لسنة 1985 ذاته. لم يُعدَّل نص واحد من مواد الأهلية أو العقد أو الالتزام أو المسؤولية المدنية بموجب مرسوم يحمل صراحة اسم "تعديل قانون المعاملات المدنية". بل سلك المشرع الإماراتي في تلك السنة نهجاً مختلفاً تماماً في طبيعته **فصل موضوعات كانت مندمجة تاريخياً داخل جسم القانون المدني، و إفرادها بقوانين متخصصة مستقلة**، تماشياً مع توجه عالمي نحو تخصيص التشريعات الإجرائية والإثباتية عن التشريعات الموضوعية

وتمثلت أبرز محطات هذا الإصلاح الهيكلي في

مرسوم بقانون اتحادي رقم (35) لسنة 2022 بإصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية، والذي أخرج أحكام الإثبات (وسائله، حجيته، الإقرار، اليمين، القرائن، الكتابة الإلكترونية) من داخل القانون المدني القديم إلى منظومة قانونية إثباتية مستقلة ومتخصصة، منسجمة مع متطلبات التحول الرقمي والتوقيع الإلكتروني

مرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات المدنية، الذي أفرد قانوناً كاملاً لتنظيم رفع الدعاوى، والمواعيد الإجرائية، وطرق الطعن، بعدما كانت بعض هذه الجوانب متناثرة أو مرتبطة ضمنياً بأحكام القانون المدني

مرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية، في مسار مواز لتحديث المنظومة الإجرائية الجزائية

مرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022 الذي حدد سن مزاولة التجارة بـ 18 سنة ميلادية - وهي خطوة تمهيدية بالغة الدلالة، إذ أرست معياراً موحداً للأهلية التجارية سبق تطبيقه على الأهلية المدنية بثلاث سنوات، الأمر الذي يكشف عن نية تشريعية مبكرة لتوحيد معايير الأهلية عبر مختلف فروع القانون، تحققت لاحقاً بشكل كامل في قانون 2025

يمكن القول إن عام 2022 مثّل مرحلة **"التفكيك المنهجي"**:"تحرير القانون المدني من الحمولة الإجرائية والإثباتية التي لم تعد منسجمة مع طبيعته كتقنين موضوعي، مع الإبقاء الكامل على جوهر الأحكام الموضوعية للأهلية والعقود والالتزامات والمسؤولية كما استقرت منذ 1985 (وتعديلاتها اللاحقة حتى 2020)

ثانياً: طبيعة التغيير في 2025 - إلغاء كامل وإعادة بناء جذرية

على النقيض التام من ذلك، جاء المرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 (الصادر بتاريخ 2025/10/1، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد 809 - ملحق 2، بتاريخ 2025/10/14) ليمثل **إلغاءً كاملاً** لقانون 1985 لا مجرد تعديل عليه، وإصدار قانون معاملات مدنية جديد من الأساس، يستند - وفق ما أعلنته الجهات الرسمية - إلى رؤية عصرية متوازنة تهدف لإعادة تنظيم الأسس العامة للحقوق والالتزامات وتعزيز وضوح القواعد القانونية وسهولة تطبيقها.

أبرز التعديلات الجوهرية التي حملها قانون 2025

1- تعديل معايير الأهلية بالكامل

خُفّض سن الرشد من 21 سنة إلى 18 سنة ميلادية (المادة 84)، توحيداً مع سن الأهلية التجارية الذي أُقر في 2022 ومع الأهلية الجنائية. كما حُدد سن التمييز صراحة بـ 7 سنوات ميلادية كاملة (المادة 85) بدلاً من الاعتماد على معايير فقهية أقل دقة، وخُفّض سن إذن القاصر المميز بإدارة أمواله من 18 سنة إلى 15 سنة ميلادية (المادة 149)

2- .استحداث نظام "المساعد القضائي" من الصفر

لم يكن هذا النظام موجوداً إطلاقاً في القانون القديم. بموجب المادتين 158 و159، أصبح بإمكان المحكمة تعيين مساعد قضائي لكل من يعاني إعاقة تواصلية (الصم البكم، فقدان البصر مع السمع أو النطق) أو مرضاً يمنعه من التعبير عن إرادته، مع اعتبار تصرفاته بدون معاونة المساعد بعد صدور الأمر قابلة للإبطال - وهو توازن دقيق بين تمكين الشخص وحمايته.

3- استحداث عيب الاستغلال كعيب مستقل من عيوب الإرادة

أضافت المادة 179 عيباً جديداً كلياً لم يكن معترفاً به صراحة في القانون القديم: استغلال حاجة الطرف الآخر أو طيشه البيّن أو هواه الجامح أو قلة خبرته أو ضعفه الظاهر أو سلطة أدبية عليه، للحصول على تفاوت فاحش بين الالتزامات المتقابلة - مع منح المتضرر خيار طلب الإبطال أو إنقاص الالتزام إلى الحد المعقول، وتسقط الدعوى خلال سنة من التعاقد

4- تنظيم صريح وشامل للمسؤولية قبل التعاقدية - باب لم يكن موجوداً بهذا التفصيل

أوجبت المواد 121-123 حسن النية الإلزامي منذ بدء المفاوضات وحتى انتهائها، ورتّبت مسؤولية تعويضية (مقتصرة على الضرر الفعلي، دون المصالح المتوقعة من العقد غير المُبرم) على من يتفاوض أو يقطع المفاوضات بسوء نية، مع التزام صريح بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية لا يجوز الاتفاق على الإعفاء منه

5- استحداث "الاتفاق الإطاري" كأداة تعاقدية جديدة

نظّمت المادة 138 عقداً جديداً يحدد الشروط الأساسية الحاكمة للعقود المستقبلية المتكررة بين نفس الطرفين، وهي أداة عملية بالغة الأهمية للعلاقات التجارية طويلة الأمد وسلاسل التوريد.

6- إعادة هيكلة نظرية البطلان بالكامل

ألغى القانون الجديد التصنيف التقليدي الثلاثي (باطل - فاسد - موقوف) ودمج "الفاسد" و"الموقوف" ضمن نظرية موحدة هي "العقد القابل للإبطال" (المواد 188-193)، مع تحديد مدد سقوط دقيقة: سنة واحدة من العلم بسبب العيب لطلب الإبطال، وحد أقصى مطلق قدره 15 سنة من تاريخ التعاقد.

7- توسيع السلطة التقديرية للمحكمة في العقود

منح القانون الجديد المحكمة صلاحيات أوسع: تعديل الشروط التعسفية في عقود الإذعان أو الإعفاء منها (المادة 223)، وتطبيق نظرية الظروف الطارئة لرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول أو الحكم بالفسخ عند ظروف استثنائية عامة غير متوقعة (المادة 224)، وتعديل الشرط الجزائي زيادة أو نقصاناً بحسب الوقائع (المادة 340)

8- حذف مواضيع بالكامل لتفادي الازدواجية التشريعية

حُذفت من القانون المدني الجديد الأحكام المتعلقة بإثبات الحق (لوجود قانون الإثبات المستقل الصادر 2022)، والأحكام المتعلقة بالحجر على المدين المفلس (لصدور قانون إعادة التنظيم المالي والإفلاس رقم 51 لسنة 2023) - وهو ما يكشف عن ترابط منطقي بين إصلاحات 2022-2023 والصياغة النهائية لقانون 2025

9- تطوير أحكام الشركات المدنية

أعاد القانون تنظيم عقد الشركة بوضع تمييز واضح: الشركة مدنية إذا كان نشاطها غير تجاري، وتجارية إذا كان نشاطها تجارياً أو اتخذت أحد الأشكال المقررة قانوناً للشركات التجارية ولو كان نشاطها غير تجاري - بما يحقق الانسجام بين قانون المعاملات المدنية وقانون المعاملات التجارية وقانون الشركات التجارية

ثالثاً: جدول المقارنة المباشر

المعيار	تعديلات 2022	تعديلات 2025
طبيعة الأداة التشريعية	إصدار قوانين مستقلة جديدة (إثبات، إجراءات)	إلغاء كامل لقانون قائم وإصدار قانون بديل
هل مسّت نص القانون المدني ذاته	لا - نقل موضوعات خارجه فقط	نعم - استبدال كامل لكل نصوصه
الأثر على الأهلية والعقود	معدوم	جوهري وشامل (سن الرشد، عيوب الإرادة، البطلان)
مفاهيم مستحدثة بالكامل	لا يوجد	الاستغلال، المساعد القضائي، الاتفاق الإطاري، المسؤولية قبل التعاقدية
تاريخ النفاذ	فوري بمجرد النشر(2022)	مؤجل لأكثر من 8 أشهر (2025/10/1 إصدار 2026/6/1
الفلسفة التشريعية	تخصيص وفصل الموضوعات	تحديث جذري لمواكبة التعاملات المعاصرة

رابعاً: الأثر العملي - ما الذي يجب على المحامين والشركات فعله؟

بالنظر إلى دخول القانون الجديد حيز النفاذ فعلياً منذ 1 يونيو 2026، فإن الأولوية العملية الآن تتركز حول

- **تحديد تاريخ نشوء الحق أو الواقعة محل النزاع بدقة متناهية**، لأنه الفيصل الحاسم في تطبيق القانون القديم (1985 وتعديلاته حتى 2020) أو الجديد (2025/25) - خصوصاً في العقود الممتدة عبر فترة الانتقال كالإيجارات طويلة الأجل وعقود المقاولة والإنشاءات
- **مراجعة بنود الأهلية** في العقود القائمة مع أشخاص تغيّر تصنيف أهليتهم القانونية بموجب المعايير الجديدة (خاصة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و21 سنة، والذين أصبحوا كاملي الأهلية بأثر القانون الجديد)
- **إعادة تقييم الشروط الجزائية** النافذة في العقود، في ضوء توسّع سلطة المحكمة التقديرية في تعديلها
- **تدقيق مرحلة التفاوض** في الصفقات الجارية والمستقبلية، في ضوء استحداث المسؤولية التعويضية عن سوء النية في المفاوضات، وضرورة توثيق الإفصاحات الجوهرية
- **مراجعة آليات فحص العيوب الخفية والشروط التعاقدية التعسفية**، خصوصاً في عقود الإذعان وعقود البيع، للاستفادة من التوسع في حماية الطرف الأضعف

خامساً: أسئلة شائعة

1- هل يعتبر قانون 2025 امتداداً طبيعياً لإصلاحات 2022، أم قطيعة تشريعية معه؟

كلاهما إلى حد ما. من الناحية الفنية، قانون 2025 استكمل منطقياً ما بدأه 2022 (حذف الإثبات والإفلاس من القانون المدني تفادياً للازدواجية مع قوانين 2022-2023)، لكنه من حيث الجوهر يمثل قطيعة نوعية، إذ لم يكتفِ بنقل موضوعات بل أعاد بناء نظرية الأهلية والعقد والمسؤولية من الأساس

2- هل تعديلات 2022 غيّرت أي حكم موضوعي في الأهلية أو العقود أو المسؤولية المدنية؟

لا. اقتصر أثر 2022 على النقل الهيكلي لموضوعي الإثبات والإجراءات (والإجراءات الجزائية) إلى قوانين مستقلة، مع استثناء وحيد ذي دلالة تمهيدية وهو تحديد سن التجارة بـ 18 سنة، دون أي مساس بجوهر أحكام القانون المدني لسنة 1985

3- أي قانون يحكم عقداً أُبرم في 2023، ولا يزال النزاع بشأنه قائماً حتى اليوم؟

كأصل عام، يحكمه القانون المدني رقم 5 لسنة 1985 وتعديلاته حتى 2020، لأن الحق نشأ قبل نفاذ القانون الجديد في 1 يونيو 2026، إلا إذا اتفق الطرفان صراحة على خضوع علاقتهما لأحكام القانون الجديد، أو تعلق الأمر بمدد تقادم لم تكتمل بعد فتُطبق عليها قواعد الأثر الفوري الخاصة بالتقادم

4- هل يمكن الاستناد إلى نظرية الاستغلال المستحدثة في عقد أُبرم قبل 1 يونيو 2026؟

من حيث الأصل، لا، لأن العقد القديم يخضع للقانون الساري وقت إبرامه، والاستغلال كعيب إرادة مستقل لم يكن معترفاً به صراحة في القانون القديم بنفس الصياغة، وإن كانت بعض عناصره قابلة للتكييف تحت أحكام الغبن أو استغلال الحاجة وفق القواعد العامة القديمة

5- ما أكبر خطر عملي يواجه المحامين في المرحلة الانتقالية بين القانونين؟

الخلط بين القانونين عند صياغة المذكرات والدفوع، خصوصاً في القضايا التي امتدت وقائعها عبر فترة التحول (عقد أُبرم قبل 2026 لكن الإخلال به حدث بعد النفاذ)، مما يستوجب تحديداً دقيقاً لتاريخ كل واقعة قانونية على حدة قبل بناء أي حجة قانونية عليها

محمد لطفى خلف احمد

مستشار قانوني

خدمات الاستشارات القانونية في الخليج.

info@gulflegaladvisors.ae

UAE Civil Transactions Law: Key Amendments Under Federal Decree-Law No. 25 of 2025 and Comparison with the 2022 Reforms

The civil legal framework of the United Arab Emirates has undergone a gradual legislative evolution over recent years, culminating in the issuance of **Federal Decree-Law No. (25) of 2025 on the Civil Transactions Law**, which **fully repealed Federal Law No. (5) of 1985 on Civil Transactions**. The new law entered into force on **1 June 2026**.

However, this fundamental legislative transformation did not emerge in isolation. It was preceded by a series of legislative reforms in **2022**, which laid the legal foundation for the new Civil Transactions Law. Understanding the substantive distinction between the reforms introduced in 2022 and those enacted in 2025 is not merely an academic exercise—it is a practical necessity for every lawyer, legal consultant, company, and investor. The distinction determines which law governs contracts and disputes according to the date on which rights arose and guides both litigation strategy and contractual drafting.

First: The Nature of the 2022 Reforms – Structural Reorganization Without Altering the Substance

From a legislative drafting perspective, **2022 did not introduce any direct amendments to the text of Federal Law No. (5) of 1985 on Civil Transactions**. Not a single provision concerning legal capacity, contracts, obligations, or civil liability was amended through legislation expressly described as an amendment to the Civil Transactions Law.

Instead, the UAE legislature adopted a fundamentally different legislative approach by separating matters that had historically been incorporated within the Civil Transactions Law and regulating them through independent specialist

legislation. This approach reflected the international trend towards distinguishing procedural and evidentiary legislation from substantive civil law.

The principal milestones of this structural reform included:

- **Federal Decree-Law No. (35) of 2022 issuing the Law of Evidence in Civil and Commercial Transactions**, which removed the rules governing evidence—including methods of proof, evidentiary value, admissions, oaths, presumptions, and electronic documents—from the former Civil Transactions Law and established a standalone evidentiary framework compatible with digital transformation and electronic signatures.
- **Federal Decree-Law No. (42) of 2022 issuing the Civil Procedure Law**, introducing a comprehensive procedural code governing the commencement of proceedings, procedural time limits, appeals, and litigation procedures, replacing provisions that had previously been scattered or indirectly linked to the Civil Transactions Law.
- **Federal Decree-Law No. (38) of 2022 issuing the Criminal Procedure Law**, as part of the parallel modernization of the UAE's criminal procedural framework.
- **Federal Decree-Law No. (50) of 2022**, which established **18 Gregorian years** as the minimum age for engaging in commercial activities. This represented a significant preparatory reform, establishing a unified standard for commercial legal capacity three years before the same standard was adopted for general civil capacity under the 2025 Civil Transactions Law, thereby reflecting an early legislative intention to unify legal capacity across different branches of law.

Accordingly, **2022 may be characterized as the stage of "systematic legislative separation."** The Civil Transactions Law was relieved of procedural and evidentiary provisions that no longer corresponded to its role as substantive legislation, while **the substantive rules governing legal capacity, contracts, obligations, and civil liability remained unchanged**, as they had existed since 1985 (subject to amendments made up to 2020).

Second: The Nature of the 2025 Reform – Complete Repeal and Comprehensive Reconstruction

In stark contrast, **Federal Decree-Law No. (25) of 2025**, issued on **1 October 2025** and published in **Official Gazette No. 809 (Supplement 2) on 14 October 2025**, **completely repealed** the 1985 Civil Transactions Law rather than merely amending it.

The new legislation introduced an entirely new Civil Transactions Law, which, according to the official legislative policy, aims to modernize the legal framework governing civil rights and obligations while improving clarity, consistency, and ease of application.

The Most Significant Amendments Introduced by the 2025 Law

1. Complete Reform of Legal Capacity

The law introduced fundamental changes to legal capacity:

- The age of majority was reduced from **21 years to 18 Gregorian years** (Article 84), aligning civil capacity with both commercial capacity (introduced in 2022) and criminal responsibility.
- The age of discernment was expressly fixed at **seven complete Gregorian years** (Article 85), replacing reliance upon less precise jurisprudential standards.
- The minimum age at which a discerning minor may obtain judicial authorization to manage his or her own property was reduced from **18 years to 15 Gregorian years** (Article 149).

---

2. Introduction of the Judicial Assistant System

This mechanism did not exist under the former Civil Transactions Law.

Articles **158 and 159** now empower the court to appoint a **Judicial Assistant** for individuals suffering from communication disabilities (such as persons who are deaf and mute or who have combined visual and hearing or speech impairments) or medical conditions preventing them from effectively expressing their intentions.

Any legal act performed without the Judicial Assistant's participation, following issuance of the court order, may be declared voidable. This reflects a careful balance between protecting vulnerable individuals and preserving their legal autonomy.

---

3. Recognition of Exploitation as an Independent Defect of Consent

Article **179** introduces an entirely new ground for avoiding contracts.

A contract may now be challenged where one party exploits another's:

- necessity,
- manifest recklessness,
- overwhelming passion,
- inexperience,
- obvious weakness, or
- moral influence,

to obtain a gross disparity between the reciprocal obligations.

The disadvantaged party may either:

- seek annulment of the contract, or
- request reduction of the excessive obligation to a reasonable level.

The action must be filed within **one year** from the date of contract formation.

4. Comprehensive Regulation of Pre-Contractual Liability

Articles **121–123** establish, for the first time, an express statutory framework governing **good faith during contractual negotiations**.

The law:

- imposes a mandatory duty of good faith throughout negotiations;
- establishes liability where negotiations are conducted or terminated in bad faith;
- limits recoverable damages to actual losses (excluding expected contractual profits from an unexecuted contract); and
- imposes a mandatory duty to disclose material information, which cannot be contractually excluded.

---

5. Introduction of the Framework Agreement

Article **138** formally recognizes the **Framework Agreement**, allowing parties to establish governing terms applicable to future recurring contracts.

This represents a significant contractual innovation for:

- long-term commercial relationships,
- supply chains,
- distribution agreements,
- ongoing service arrangements.

6. Complete Restructuring of the Law of Invalidity

The former tripartite classification of contracts:

- Void,
- Defective (Fasid),
- Suspended (Mawquf),

has been abolished.

Articles **188–193** replace this system with a unified concept of the **voidable contract**.

The law also establishes clear limitation periods:

- **one year** from discovery of the defect to seek annulment; and
- an absolute limitation period of **15 years** from the date of contract.

---

7. Expansion of Judicial Discretion in Contractual Matters

The courts have been granted broader powers to:

- modify or exempt oppressive terms in adhesion contracts (Article 223);
- apply the doctrine of exceptional circumstances by reducing excessively burdensome obligations or ordering termination where extraordinary unforeseeable public events occur (Article 224); and
- increase or reduce agreed liquidated damages depending upon the circumstances (Article 340).

-

---

8. Removal of Matters Covered by Specialist Legislation

The new Civil Transactions Law deliberately omits subjects already governed by specialist legislation, including:

- rules concerning evidence, now governed by the **Law of Evidence (2022)**; and
- provisions relating to restrictions upon insolvent debtors, now governed by **Federal Law No. (51) of 2023 on Financial Reorganization and Bankruptcy**.

This demonstrates the coherent relationship between the legislative reforms enacted during 2022–2023 and the final structure of the 2025 Civil Transactions Law.

---

9. Modernization of Civil Partnership Rules

The law reorganizes the rules governing partnerships by expressly distinguishing between:

- **Civil partnerships**, whose activities are non-commercial; and
- **Commercial companies**, whose activities are commercial or which adopt one of the legal forms prescribed under the Commercial Companies Law, even if their activities are themselves non-commercial.

This aligns the Civil Transactions Law with both the Commercial Transactions Law and the Commercial Companies Law.

Third: Direct Comparison

Criterion	2022 Reforms	2025 Reform
Legislative approach	Enactment of separate legislation (Evidence, Civil Procedure)	Complete repeal and replacement of the Civil Transactions Law
Amendment of Civil Transactions Law itself	No	Yes – complete replacement
Impact on legal capacity and contracts	None	Fundamental and comprehensive
New legal concepts introduced	None	Exploitation, Judicial Assistant, Framework Agreement, Pre-contractual Liability
Entry into force	Immediate upon publication (2022)	Delayed implementation (issued 1 October 2025; effective 1 June 2026)
Legislative philosophy	Separation and specialization	Comprehensive modernization of substantive civil law

---

Fourth: Practical Implications – What Should Lawyers and Companies Do?

Following the entry into force of the new law on **1 June 2026**, legal practitioners should prioritize the following:

- Precisely determine the date on which the relevant legal right or cause of action arose, as this will determine whether the 1985 or 2025 Civil Transactions Law applies, particularly for long-term contracts such as leases and construction agreements.
- Review existing contracts involving individuals whose legal capacity has changed under the new rules, particularly those aged between **18 and 21**, who are now fully legally competent.
- Reassess liquidated damages clauses in light of the courts' expanded discretion to amend them.
- Carefully document negotiations and disclosure of material information in ongoing and future transactions due to the introduction of statutory pre-contractual liability.
- Reevaluate mechanisms concerning hidden defects and unfair contractual terms, particularly within adhesion contracts and sale agreements, in order to benefit from the expanded protection afforded to weaker parties.

Fifth: Frequently Asked Questions

1. Is the 2025 Civil Transactions Law a continuation of the 2022 reforms or a legislative break from them?

Both.

Technically, the 2025 Law logically completes the legislative process initiated in 2022 by removing evidentiary and bankruptcy-related provisions from the Civil Transactions Law to avoid duplication with specialist legislation. However, substantively, it represents a fundamental legislative departure by reconstructing the law governing legal capacity, contracts, obligations, and civil liability.

---

2. Did the 2022 reforms change any substantive rules relating to legal capacity, contracts, or civil liability?

No.

The 2022 reforms merely transferred evidentiary and procedural matters into independent legislation. The only noteworthy substantive precursor was the adoption of **18 years** as the age for engaging in commercial activities, foreshadowing the later reform of civil legal capacity.

---

3. Which law governs a contract concluded in 2023 where the dispute remains ongoing?

As a general rule, **Federal Law No. (5) of 1985**, together with its amendments up to 2020, continues to govern because the contractual rights arose before **1 June 2026**, unless:

- the parties expressly agree that the new law applies; or
- the issue concerns limitation periods that had not yet expired, in which case the rules governing the immediate effect of limitation legislation may apply.

---

4. Can the newly introduced doctrine of exploitation be relied upon for contracts concluded before 1 June 2026?

Generally, **no**.

Contracts remain governed by the law in force when they are concluded. Although elements of exploitation may previously have been addressed under doctrines such as gross unfairness or abuse of necessity, exploitation was not recognized as an independent defect of consent under the former Civil Transactions Law.

---

5. What is the greatest practical risk facing lawyers during the transitional period?

The principal risk lies in **confusing the two legislative regimes** when drafting pleadings and legal arguments, particularly where contracts were concluded before **1 June 2026** but the alleged breach occurred afterward.

Each relevant legal event must therefore be carefully dated before determining the applicable legal framework.

Mohamed Lotfy Alared

Legal Consultant

Gulf Legal Advisory Services.

info@gulflegaladvisors.ae